وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الجيزة
عن العام المالى ٢٠٠٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ماقرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الجيزة جلسة ٢٠٠٣/٦/٢ باعتماد الحساب الختامى للعام المالى ٢٠٠٢ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٤/٢/٢٢ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الجيزة عن العام المالى ٢٠٠٢ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٤٨٣٥٧٢٠,٥٠ جنيه (فقط أربعة ملايين وثمانمائة وخمسة وثلاثون ألفًا وسبعمائة وعشرون جنيهًا وخمسون مليمًا لاغير) وجملة المصروفات مبلغ ١١٤٩٦٦٤,٦٧٩ جنيه (فقط مليون ومائة وتسعة وأربعون ألفًا وستمائة وأربعة وستون جنيهًا وستمائة وتسعة وسبعون مليمًا لاغير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٣٦٨٦٠٥٥,٣٧١ جنيه (فقط ثلاثة ملايين وستمائة وستة وثمانون ألفًا وخمسة وخمسون جنيهًا وثلاثمائة وواحد وسبعون مليمًا لاغير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٢/١٢/٣١ مبلغ ١٠٩٤٥٣٨٤,٢٨٦ جنيه (فقط عشرة ملايين وتسعمائة وخمسة وأربعون ألفًا وثلاثمائة وأربعة وثمانون جنيهًا ومائتان وستة وثمانون مليمًا لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٤/٢/٢٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية
لواء/ اسامة مازن